احتج ابن ابي الحقيق اليهودي على عمر حين
اجلاكم من خيبر باقرار رسول الله صلى الله
عليه وسلم لهم واحتج عليه عمر بقوله صلى الله
عليه وسلم كيف بك اذا اخرجت من خيبر فقال
اليهودي كانت هزيلة من ابي القاسم فقال
عمر كذبت يا عدو الله وايضا فان اخباره
وآثاره وسيرته وشمائله مفتنن بها مستقصى
تفاصيلها ولم يرد في شيء منها استدراكه عليه
السلام لغلط في قول قاله او اعترافه بوهم
في شيء اخبر به ولو كان ذلك لنقل كما نقل
من قصته عليه السلام رجوعه عما اشار به على
الأنصار في تلقيح النخل وكان ذلك رأيا لا خبرا
وغير ذلك من الامور التي ليست من هذا الباب
كقوله والله لا احلف على يمين فارى خيرا منها
الا فعلت الذي حلفت عليه وكفرت عن يميني
وقوله انكم تختصمون الي والحديث وقوله اسق
يا زبير حتى يبلغ الماء الجدر كما سنبين كل ما
في هذا من مشكل في هذا الباب والذي بعده
ان شاء الله مع اشباهها وايضا فان الكذب

فان الكذب متى عرف من احد في شيء من
الاخبار يخلف ما هو على اي وجه كان الشوب
بخبره واتهم في حديثه ولم يقع قوله في النفوس
موقعا ولهذا ترك المحدثون والعلماء الحديث
عن من عرف بالوهم والغفلة وسوء الحفظ وقلة
كثرة الغلط مع ثقته وايضا فان تعمد الكذب في امور
الذنب معصية والاكثار منه كبيرة باجماع مسقط للمروءة
وكل هذا مما تنزه عنه منصب النبوة والمرتع الواضح
منه فيما يستشنع ويستبشع مما يخل بصحبها
ويزري بقائلها لاحقة بذلك واما فيما لا يقع هذا
الموقع فان عدوها من الصغائر فهل تجري على حكمها
في الخلف فيها مختلف فيه والصواب تنزيه النبوة
عن قليله وكثيره سهوه وعمده اذ عمدة النبوة البلاغ
والاعلام والتبيين وتصديق ما جاء به النبي وتجويز
شيء من هذا قادح في ذلك ومشكك فيه مناقض
للمعجزة فلنقطع عن يقين بانه لا يجوز على الانبياء
خلف في القول في وجه من الوجوه لا بقصد
ولا بغير قصد ولا نتام ع من شاء في تجويز
ذلك عليهم حال السر وما ليس طريقه البلاغ نعم

عن خيبر رواية
عليهم عمر صح
ما ذكر هما رواية
نقضه رواية
ومما وبشاع وبشنع رواية
ومشكل على يقين مختلف